جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

العنوان

دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة
دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة خميس مليانة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد و تسيير المؤسسة

إعداد الطالبين:
عباس محمد نزيم
يعقوبي مريم

نوقشت أمام اللجنة المكونة من:

بن عيشوبة رفيقة	أستاذة محاضرة "أ" جامعة الجيلالي بونعامة–خميس مليانة	رئيسا
صدقاوي صورية	أستاذة محاضرة "أ" جامعة الجيلالي بونعامة–خميس مليانة	مشرفا
بغدادي بلال	أستاذة محاضرة "أ" جامعة الجيلالي بونعامة–خميس مليانة	ممتحنا

السنة الجامعية : 2022/ 2021

بسم الله الرحمن الرحيم

دعاء

اللهم يامن لطفه بخلقه شامل و خيره لعبد واصل لا تخرجنا عن دائرة الألطاف و أمنا من كل ما تخاف و كن لنا بلطفك الخفي الظاهر

اللهم رضني بما قضيت لي و عافني فيما أبقيت حتى لا أحب تعجيل ما أخرت ولا تأخير ما عجلت

اللهم أعني ولا تعن علي , و أنصرني ولا تنصر علي , و أمكر لي ولا تمكر بي , و اهدني و يسر الهدى لي و أنصرني على من بغى علي , ربي اجعلني لك شاكارا لكر هابا لك مطواعا لك مخبتا إليك أواها منيبا , ربي تقبل توبتي و إغسل حوبتي و أجب دعوتي و ثبت حجتي واهد قلبي و سدد لساني و أسلل سخيمة صدري.

يا ربي لا تضع لي تعب ولا حصد ولا دعاء يا ربي وفقني فان التوفيق من عندك و يسر لي فان التيسير من لطفك.

الإهداء

إلى الجواد الذي علمني كيف أشق عباب الطرقات, و علمني كيف أصنع مجدي و أقتحم العقبات, إلى القمر الذي أنار دربي في الليالي الحالكات, فخري و تاج رأسي:

أبي الغالي .

إلى شمس حياتي الدافئة التي احتضنتني أشعتها نطفة في أحشائها , و رعتني و حنت علي , فكانت ينبوعا مدرارا لا ينضب , و جمة زاهية تسبح النفس في ثناياها دون كلل أو ملل , نبض القلب و نور العين:

أمي الغالية .

إلى شموع بيتنا المضيئة و فوانيسها الوهاجة أخوتي وأخواتي

إلى من مر بشاطئ بحري, و لازالت آثار الحياة راسخة في فكري, و لم تسعهم سطور صفحتي, إلى من أحبهم قلبي و لم يكتبهم قلمي, إلى من حملتهم ذكرياتي و لم تحملهم مذكرتي.

نزيه

الإهداء

إلى الينبوع الذي لا يمل العطاء إلى من حاكت سعادتي بخيوط منسوخة من قلبها إلى :

والـــــــــــــــــــــــــــــدتي العزيزة

إلى روح أبي الغالي رحمه الله و أسكنه فسيح جناته

إلى من حبه يجري في عروقي حفظهم الله لي و أطال عمرهم

أخواتي الغاليات و إخوتي الغاليين

إلى من سرنا سويا و نحن نشق طريق نحو النجاح

إلى صديقاتي الغاليات و زملاتي

إلى من علموني حروفا من ذهب و كلمات و عبارات من أسمى و أجلى العبارات إلى أساتذتي الكرام

أهدي هذا العمل المتواضع راجيا من المولى عز و جل أن نجد القبول و النجاح.

مريم

شكـــر و عرفـــــان :

الحمد و الشكر لله تعالى الكريم المنان الرحمان الرحيم, ذو الفضل العظيم و العطاء, بغير حساب سبحانه الذي هداني و أكرمني بطريق العلم الذي أصبوا من خلاله طاعته و رضاه و خدمة عباده , اللهم أجعلنا من المجاهدين بالعلم في سبيلك و يسر لنا و أهدنا و ثبتنا على المنهج القويم, آمين.

_ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :" من لم يشكر الناس لم يشكر الله , و من أسدى إليكم معروفا فكافئوه. فإن لم تستطيعوا فادعوا له, و من هذا المبدأ,أتقدم بالخالص الشكر و التقدير و الإمتنان,

للأستاذة المشرفة " صدقاوي صورية " التي قدمت لنا نصائح قيمة و توجيهات طوال مسيرة هذا البحث .

متمنيين لها دوام الصحة و العافية.

فهرس المحتويات	الصفحة
الاهداء	
شكر وتقدير	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
مقدمة	01
الفصل الأول: أهمية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
تمهيد	06
المبحث الأول: ماهية البنوك اهميتها ووظائفها و دورها	07
المطلب الأول: مفهوم البنوك التجارية و اهميتها	07
المطلب الثاني : وظائف البنوك التجارية و دورها	08
المبحث الثاني: اهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	11
المطلب الأول: اهداف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	11
المطلب الثاني : خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	12
المبحث الثالث : استراتيجية البنوك في تمويل هذه المؤسسات	13
المطلب الأول: تعريف التمويل و اهميته في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	13
المطلب االثاني: القروض البنكية لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	15
خلاصة الفصل	17
الفصل الثاني: دور البنوك و محل الدراسة في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	
تمهيد	19
المبحث الاول : بطاقة فنية لوكالة خميس مليانة 267	19
المطلب الاول : لمحة تاريخية عن بنك الفلاحة و التنمية الريفية	19
المطلب الثاني :تعريف الوكالة لخميس مليانة 267 ومهامها	20
المطلب الثالث :الهيكل التنظيمي للبنك	22
المبحث الثاني: شرح كيف يقوم البنك بتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	23
المطلب الاول : دور البنوك بشكل عام في الاقتصاد	23
المطلب الثاني : كيف يقوم البنك بتمويل المؤسسات ص و م	24

المبحث الثالث: مناقشة النتائج و تحليل فراضيات الدراسة	**25**
المطلب الاول : مناقشة النتائج	**25**
المطلب الثاني : تحليل الفرضيات	**25**
خلاصة الفصل	**27**
الخاتمة	**29**
قائمة المراجع	**32**

الملخص

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية من خلال مساهمتها في توفير مناصب الشغل والناتج المحلي الخام وترقية الصادرات الوطنية, ورغم الجهود المبذولة من أجل تطوير هذه المؤسسات، إلا أنها مازالت تعاني من العديد من العوائق أهمها مشكل التمويل والذي يعتبر عاملا مهما لضمان استمراريتها وتطورها. لأجل ذلك نهدف من خلال هذه الدراسة إلى البحث في دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة خميس مليانة BADR. وتظهر نتائج الدراسة أن بنك BADR له دور فعال في تمويل هذه المؤسسات نظرا لاستراتيجية الاقراض التي تتبناها.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، التمويل، القرض.

Abstract

Small and medium enterprises are considered the main engine of economic development through their contribution to providing jobs, GDP and promoting national exports. Despite the efforts made to develop these enterprises, they still suffer from many obstacles, the most important of which is the problem of financing, which is an important factor to ensure their continuity and development. For that, we aim through this study to investigate the role of commercial banks in financing small and medium enterprises through a case study of the Bank of Agriculture and Rural Development, Khemis Miliana Agency BADR. The results of the study show that BADR has an effective role in financing these institutions due to its lending strategy.

Keywords: small and medium enterprise, the Bank for Agriculture and Rural Development, financing, credit.

المقدمة

توطئة

تسعى مختلف الهيئات الحكومية إلى تمويل المؤسسات الاقتصادية بما فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي هي محور دراستنا باعتبار هذه الأخيرة لما لها دور مهم وفعال في العديد من المشاكل الاجتماعية كالقضاء على البطالة ومساهمتها الكبيرة في زيادة الناتج الداخلي الخام، وتوفير مناصب شغل، مما يجعل هذه الهيئات الحكومية كالبنوك التجارية الداعم الرئيسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. تعتبر البنوك التجارية الركيزة الأساسية التي يقوم عليها اقتصاد أي بلد وذلك لدورها المهم وهذا الدور يبرز من خلال مساهمة البنوك في تطوير النشاط الاقتصادي وجعله أكثر حيوية وفعالية، حيث تعد البنوك التجارية القسم المخزن الرئيسي للنظام المالي كما تملك القدرة على توليد الأموال منا لاحتياطات المتولدة من إيداع الجمهور، ونظرا لأهمية المؤسسات الصغيرة او المتوسطة فإن نجاحها يتوقف على حجم او طبيعة التمويل الذي تتلقاه ومن هذا المنطق فأن دور البنوك في مجال التمويل يعد أساسيا بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

اشكالية الدراسة

من خلال ما سبق تبرز اهمية وخصائص البنوك في مجال التمويل ومن هنا نتبلور الإشكالية التالية:

كيف ساهم بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR في عملية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

وللإجابة عن هذا التساؤل الرئيسي تدرج الاسئلة الفرعية التالية:

هل هناك توجه من قبل البنك نحو الاهتمام بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

فيما تكمن استراتيجية تمويل هذه المؤسسات؟

هل هناك تنسيق وتعاون بين البنك والهيئات الحكومية المتخصصة في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

فرضيات الدراسة

بغرض الالمام بحيثيات الموضوع ومحاولة الاجابة عن الاشكالية قمنا بصياغة فرضيات الدراسة كالتالي:

* تعتبر البنوك التجارية أهم مصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

* البنوك تجارية عبارة عن وعاء تتجمع فيه المدخرات وودائع ليعاد اقراضها لمن هو بحاجة لها وفقا لشروط.

أهمية الدراسة

تظهر اهمية الدراسة من خلال أهمية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تحتل مكانة كبيرة خاصة مع تزايد أهمية ودور هذه المؤسسات في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول المتقدمة والنامية على حد سواء . ويعتبر هذا موضوع من بين المواضيع التي حظيت باهتمام كبير كون هذا الصنف من المؤسسات يعتبر الأداة الأساسية للنهوض بالاقتصاد الوطني. وسنحاول من خلال دراستنا الميدانية الاقتراب أكثر من واقع التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالاضافة الى تقديم واقتراح عدة توصيات على ضوء النتائج التي ستسفر عنها الدراسة والتي من شأنها أن تسمح بتفعيل علاقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمؤسسات البنكية.

أهداف الدراسة

نسعى من خلال دراستنا لهذا الموضوع الى تحقيق الأهداف التالية:

التطرق الى مختلف المفاهيم التي تتعلق بموضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ابراز أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد.

التعرف على مختلف مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

حدود الدراسة

وتتمثل في:

الحدود الموضوعية: تتمحور الدراسة حول أنواع القروض التي يمنحها البدر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة عامة ثم تخصيص الجزء الأكبر من الدراسة التطبيقية لمحاولة إسقاط دراسة الحالة، لأنها تمثل صورة مصغرة عن واقع ولفاق التنمية المحلية في الجزائر ككل.

الحدود المكانية: تم اختيار بنك BADR وكالة خميس مليانة, من أجل إجراء الدراسة الميدانية.

الحدود الزمنية: حيث تمت هذه الدراسة من ديسمبر 2021 الى غاية شهر ماي 2022

الدراسات السابقة:

دراسة شلايف فاطمة الزهراء ومراسمي كريمة بعنوان :دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري . مذكرة ماستر، جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مميانة 2016-2017.

وتتضمن هذه الدراسة الإشكالية التالية: ما مدى مساهمة البنوك في تمويل احتياجات ومتطلبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتهدف الى التعرف على مختلف مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ومن أبرز النتائج المتوصل إليها:

الشروط التي يفرضها القرض الشعبي الجزائري مستعصية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لا يمكن اعتبار التمويل المدعم من طرف الدولة بالحل الامثل في إنشاء المؤسسات أو في تنمية الاقتصاد.

دراسة لعلى محمد و ضويو محمد منير بعنوان :دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية – المسيلة، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة 2016-2017.

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري من خلال دورها وأهميتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتقديم أهم الصيغ وأساليب تمويلها.وقد توصلت هذه الدراسة الى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رغم أهميتها فإنها تصطدم بالعديد من العقبات كالصعوبات المالية والقانونية، بالإضافة الى تزايد مستمر في المبالغ ونسب التمويل المقدمة من طرف البنك (وكالة المسيلة)، وزيادة الضمانات في تقديم القروض.

دراسة سماح طمحي بعنوان :دور البدائل الحديثة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاشارة لحالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، 2013-2014.

ومن بين النتائج المتوصل إليها:

أن التمويل يعتبر بمثابة عصب الحياة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تعتبر البنوك المصدر الاساسي في تمويل نشاطات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وذلك من خلال عدة أنواع من القروض المختلفة.

أن البنوك التجارية غالبا ما تحجم عن توفير الاحتياجات التمويلية للممؤسسات الصغيرة والمتوسطة, حيث تعيق عملية تمويلها ثقل حجم الضمانات, وتعقد اجراءات منح الاقراض.

دراسة برجي شهرزاد بعنوان :اشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2011-2012.

من بين أهداف الدراسة تقييم مساهمة جميع مصادر التمويل المختلفة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتعرف على طبيعة مشاكل التمويل في هذا القطاع من خلال البحث في الميدان.ومن بين النتائج المتوصل اليها:

انخفاض نسبة القروض البنكية الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

استخدام البنك لأساليب تمويلية تقليدية وافتقارها لآليات التمويل المستحدثة في الدول المتقدمة.

عدم تخصيص نسبة من القروض الموجهة الى المؤسسات الوطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

هيكل الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة والوصول إلى النتائج تم تقسيم البحث إلى مقدمة وفصلين(نظري وتطبيقي) ثم خاتمة. الفصل الأول يتناول دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. حيث يشمل الفصل الأول ثلاثة مباحث: المبحث الأول يدرج ماهية البنوك أما المبحث الثاني فيتطرق الى علاقة البنوك بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في حين يتضمن المبحث الثالث استراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

أما الفصل الثاني فهو عبارة عن دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة خميس مليانة يشمل ثلاث مباحث، حيث يوضح المبحث الأول بطاقة فنية لوكالة خميس مليانة، في حين يتضمن المبحث الثاني تقييم دور البنك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، اما المبحث الثالث فيناقش نتائج وفرضيات الدراسة

الفصل الأول

أهمية البنوك في تمويل

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد:

يعتبر البنك التجاري نوعا من أنواع المؤسسات المالية التي يتركز نشاطها على قبول الودائع ومنح الائتمان، فالبنك التجاري بهذا المفهوم يعتبر وسيطا بين أولئك الذين لديهم أموال فائضة، وأولئك الذين يحتاجون لهذه الأموال. ويعد البنك التجاري أهم الوسطاء الماليين في الاقتصاد، إذ أنه يوفر نظاما ذا كفاية يقوم بتعبئة ودائع ومدخرات الافراد والمؤسسات. من جهة اخرة فان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعد من أهم الفرص المتاحة لتحقيق أرباح البنوك لما تتميز به المؤسسات من سيمات كثيرة تساهم في تحقيق أهداف البنوك. حيث تساهم في القضاء على البطالة ومحاربة الفقر وتوفير اليد العاملة وتحقيق التنمية الاقتصادية. لذلك سنتناول في هذ الفصل دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال المباحث التالي:

المبحث الاول: ماهية البنوك، اهميتها ووظائفها و دورها

المبحث الثاني: اهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المبحث الثالث: استراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الأول: ماهية البنوك

سنتطرق في هذا المبحث إلى ذكر مختلف تعاريف البنوك التجارية ووظائفها.

المطلب الأول: مفهوم البنوك التجارية واهميتها

يتضمن هذا المطلب بعض التعاريف المختلفة للبنوك التجارية .

الفرع الأول: تعريف البنوك التجارية

تعرف البنوك التجارية كالتالي:

* يمكن تعريف البنوك التجارية، ويطلق عليها أيضا اصطلاح بنوك الودائع بأنها: "عبارة عن مؤسسات ائتمانية غير متخصصة تضطلع أساسا بتلقي ودائع الأفراد القابلة لسحب لدى الطلب أو بعد أجل قصير والتعامل بصفة أساسية في الائتمان القصير الأجل."

* يقصد بالبنوك التجارية: "تلك البنوك التي تقبل ودائع الافراد، وتلزم بدفعها عند الطلب أو في موعد يتفق عليه، والتي تمنح القروض قصيرة الأجل، وهي القروض التي لا تزيد مدتها عن سنة، ويطلق عليها أحيانا بنوك الودائع ."

* وتعرف أيضا على انها: "البنوك التي تقوم بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لآجال محددة، وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية ودعم الاقتصاد القومي، وتباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات، وما يستلزمه من عمليات مصرفية وتجارية ومالية، وفقا للأوضاع التي يقرر هدا البنك المركزي."

* البنوك التجارية هي: "التي تقوم بالأعمال التجارية المعتادة, تلقي ودائع وتوظيفها وخصم الأوراق التجارية ومنح القروض، وأهم ما يميزها هو قبولها للودائع تحت الطلب والحسابات الجارية، مما يجعلها على استعداد لدفع الأموال إلى أصحابها في أي وقت أثناء الدوام الرسمي."

* البنوك التجارية وهي: "البنوك التي تعتمد على ودائع الأفراد والهيئات بأنواعها المختلفة، سواء كانت تحت الطلب أو الآجل أو بإشعار، واعادة استثمارها لفترات قصيرة الأجل في تسهيلات ائتمانية يسهل تحويلها إلى نقدية حاضرة دون خسائر تذكر, وذلك للمساهمة في تمويل التجارة الخارجية والداخلية, ومن أمثلة هذا الاستثمارات القروض والسلف وخصم الأوراق التجارية أو التسليف بضمانها, هذا بالإضافة إلى شراء وبيع الأوراق المالية فضلا عن اصدار خطابات الضمان, وفتح الاعتمادات المستندية, وغيرها من الخدمات المصرفية."

مما سبق يمكن القول أن البنوك التجارية هي المصارف التي تقوم بتلقي الأموال من المودعين واستثمارها أو منحها في شكل قروض مقابل أسعار الفائدة التي يحددها البنك المركزي وفقاً لحالة السوق.

الفرع الثاني: اهمية البنوك التجارية

يمكن تلخيص اهمية البنوك التجارية في النقاط التالية:

1- تحوي البنوك التجارية تقريبا ثلث الاصول المالية من مجموع جميع المؤسسات المالية في الاقتصاد.

2- لا تزال البنوك التجارية هي الوسيلة الرئيسية للدفع.

3- لدى البنوك التجارية القدرة على توليد الاموال من الاحتياطيات المتولدة من ايداعات الجمهور.

4- تعد البنوك التجارية القناه الاساسية التي من خلالها تمرر الدولة سياساتها النقدية.

5- تعد البنوك التجارية هي قسم المخزن الرئيسي للنظام المالي.

6-ان البنوك التجارية تقبل جميع انواع الودائع و بالتالي فهي تتيح للمدخرين فرص متنوعة لاستثمار مدخراتهم ,فهناك الودائع الجارية , و التوفير و الودائع لأجل و شهادات الايداع التي تمثل فرص استثمارية قصيرة الاجل

7- يستطيع البنك التجاري تقديم خدمات مالية بشكل افضل واوسع من باقي المؤسسات المالية، كما يستطيع ان يلبي كل من الحاجات الائتمانية والدفع والتوفير لكل من الافراد والاعمال والحكومات.

8- ان الوظيفة الاكثر اهمية و تقليدية لبنك التجاري هي قبول الودائع من الجمهور قد تكون الودائع من ثلاثة انواع : الودائع الادخارية و الودائع الجارية و الودائع الثابتة

المطلب الثاني: دور البنوك التجارية ووظائفها

الفرع الاول :وظائف البنوك التجارية

تقوم البنوك التجارية بعدة وظائف, تقليدية وحديثة يمكن عرضها كما يلي:

1. الوظائف التقليدية

ومن أهم هذه الوظائف نذكر:

فتح الحسابات الجارية وقبول الودائع على اختلاف أنواعها(تحت الطلب, وادخار, ولأجل, وخاضعة شعار).

تشغيل موارد البنك مع مراعاة مبدأ التوفيق بين السيولة والربحية والضمان أو الأمن، ومن أهم أشكالا لتشغيل والاستثمار ما يلي:

•منح القروض المختلفة وفتح الحسابات الجارية المدينة.

•تحصيل الأوراق التجارية وخصمها والتسليف بضمانها.

•التعامل بالأوراق المالية من أسهم وسندات بيعا وشرا لمحفظتها أو لمصلحة عملائها

•تمويل التجارية الخارجية من خلال فتح الاعتمادات المسندة.

•تقديم الكفالات وخطابات الضمان للعملاء.

•التعامل بالعملات الأجنبية والشيكات السياحية، والحوالات الداخلية منها والخارجية.

•تحصيل الشيكات المحلية عن طريق غرفة المقاصة، وصرف الشيكات المسحوبة عليها.

•المساهمة في اصدار أسهم وسندات الشركات المساهمة.

•تتوفر على خزائن لعملائها لحفظ المجوهرات والوثائق وغيرها من الأشياء الثمينة .

2.الوظائف الحديثة

بالإضافة الى الوظائف التقليدية للبنوك, ظهرت مع التطور في المعاملات المالية وظائف حديثة يمكن ابرازها في ما يلي:

•المساهمة والدعم في تمويل المشاريع التنموية والسكنية.

•تحصيل الأوراق التجارية والتعامل بها بيعا وشراء , وحفظها لحساب العملاء.

•إصدار خطابات الضمان.

•تحويل العملة لمخارج.

•إصدار الشيكات السياحية والتعامل بها بيعا وشراء.

•تقديم خدمات الكومبيوتر الحديثة, وخدمات البطاقة الائتمانية.

•بيع وشرا العملات الأجنبية والعربية.

•إدارة أعمال ممتلكات العملاء .

•البنك الآلي.

•فتح الاعتمادات المستندة, وتشجيع ادخار المناسبات.

•تأجير الخزائن الحديدية للعملاء, وتقديم خدمات استشارية للمتعاملين

الفرع الثاني : دور البنوك التجارية

تُعرف البنوك بأنها "مؤسسة مالية تجمع مدخرات كأفراد ومؤسسات تجارية وتمول بها أفراداً ومؤسسات تجارية أخرى بكفاءة عالية، مما يحفز التجارة ويساهم في تنمية الاقتصاد التي تنعكس بدورها على حياتنا كأفراد مجتمع".

كما تؤدي البنوك ثلاثة وظائف رئيسية: التوفير والاستثمار، إدارة الأموال، والتمويل وتساهم البنوك في تسهيل حصول الأفراد على كثير من المنافع مثل:

فرص التعليم، والعلاج الصحي، السكن، النقل، توفير فرص العمل، وغيرها من مظاهر جودة المعيشة وبالإضافة إلى الخدمات المصرفية الأساسية، منها نذكر ما يلي :

•خدمات الصراف الآلي

•الخدمات المصرفية المنزلية

•الخدمات المصرفية من خلال الانترنت

•الخدمات المصرفية من خلال الهاتف

•الإيداع

•الأعمال المصرفية ذات الأولوية

•الأعمال المصرفية الخاصة

•تقديم القروض

•خصم الفواتير

•دفع من خلال الشيكات

•جمع و تسديد الصكوك الائتمانية

•صرف العملات الأجنبية

•تحويل الأموال

•الضمان البنكي

•خدمة بطاقات الائتمان

و يقدم البنك خدمات استشارية للأفراد والمؤسسات التجارية، ويمارس دور الوسيط في الأعمال التجارية والصناعية.

المبحث الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

ستناول هذا المبحث تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاضافة الى اهدافها واهميتها في الاقتصاد.

المطلب الأول :أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

سوف نتطرق اولا الى مفهوم هذه المؤسسات ومن ثم معرج على اهدافها

الفرع الأول : مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

ويتلخص في القانون رقم 01 –18 الصادر في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الذي اعتمدت فيه الجزائر على معياري عدد العمال ورقم الأعمال حيث تعرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات و تشغيل من 1 الى 250 شخص

–لا يتجاوز رقم اعمالها السنوي 2 مليار دينار جزائري او لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار

–تستوفي معايير الاستقلالية

الفرع الثاني: اهداف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

يرمي إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة إلى تحقيق عدة أهداف نذكر منها ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية، باستخدام أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل، و كذا إحياء أنشطة تم التخلي عنها لأي سبب كان استحداث فرص عمل جديدة بصورة مباشرة و هذا لمستحدثي المؤسسات، أو بصورة غير مباشرة عن طريق استخدامهم لأشخاص آخرين.

ومن خلال الاستحداث لغرض العمل يمكن أن تتحقق الاستجابة السريعة للمطالب الاجتماعية في مجال الشغل. وكان الهدف من ذلك هو:

– إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم جراء الإفلاس لبعض المؤسسات العمومية، أو بفعل تقليص حجم العمالة فيها جراء إعادة الهيكلة أو الخوصصة و هو ما يدعم إمكانية تعويض بعض الأنشطة المفقودة

–استعادة كل حلقات الإنتاج غير المربحة وغير الهامة التي تخلصت منها المؤسسات الكبرى من أجل إعادة تركيز طاقاتها على النشاط الأصلي، و قد بينت دراسة أجريت على مؤسسة عمومية اقتصادية في قطاع الإنجاز و الأشغال الكبرى أنه يمكن عن طريق التخلي و الاستعادة إنشاء 15 مؤسسة صغيرة يمكن أن تشكل أداة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النائية، مما يجعلها أداة هامة لترقية و تثمين الثروة المحلية.

–وإحدى وسائل الاندماج و التكامل بين المناطق يمكن أن تكون حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة و المتفاعلة معها والتي تشترك في استخدام نفس المدخلات

–تمكين فئات عديدة من المجتمع تمتلك الأفكار الاستثمارية الجيدة و لكنها لا تملك القدرة المالية و الإدارية على تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية

–تشكل إحدى مصادر الدخل بالنسبة لمستحدثيها و مستخدميها، كما تشكل مصدرا إضافيا لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الاقتطاعات و الضرائب المختلفة

–تشكل إحدى وسائل الإدماج للقطاع غير المنظم و العائلي

المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

للمؤسسات الصغيرة المتوسطة من الخصائص ما يؤهلها لتحقيق الأهداف سالفة الذكر، و التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

•صغر الحجم و قلة التخصص في العمل، مما يساعد على المرونة و التكيف مع الأوضاع الاقتصادية المحلية و الوطنية، و يمكن أن تكون دولية في ضل العولمة و التفتح الاقتصادي العالمي.

•الضآلة النسبية لرأسمال هذه المؤسسات مما يسهل عملية التمويل خصوصا إذا كان المستحدث أو المستحدثين يمتلكون نصيبا من رأس المال بصورته العينية أو النقدية.

•سرعة الاستجابة لحاجيات السوق، ذلك أن صغر الحجم عموما و قلة التخصص و ضآلة رأس المال كلها عوامل تسمح بتغير درجة و مستوى النشاط أو طبيعته، على اعتبار أنه سيكون أقل كلفة بكثير مما لو تعلق الأمر بمؤسسة كبرى.

•قدرة هذه المؤسسات على الاستجابة للخصوصيات المحلية و الجهوية، تبعا لدرجة وفرة عناصر الإنتاج و مستوى القاعدة الهيكلية.

•دقة الإنتاج و التخصص مما يساعد على اكتساب الخبرة و الاستفادة من نتائج البحث العلمي مما يساعد على رفع مستوى الإنتاجية و من خلالها تخفيض كلفة الإنتاج.

سرعة الإعلام و سهولة انتشار المعلومة داخل هذا النوع من المؤسسات يمكنها من التكيف بسرعة مع الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية

وتعتبر البنوك التجارية كممول رئيسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وذلك أمام غياب مؤسسات ائتمانية متخصصة وضعف السوق المالي. حيث تتدخل من خلالها لتوفير تشكيلة مختلفة من القروض صنفت حسب طبيعة النشاط الممول إلى قروض الاستغلال وقروض الاستثمار

المبحث الثالث: دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد دعت الضرورة بالنسبة للبنوك في إطار سعيها المتواصل لتدعيم قدراتها التنافسية ومواجهة تحديات عصر العولمة، أن تسعى إلى تقديم خدمات تمويلية مبتكرة من خلا لتنويع مجالات توظيف مواردها عل أسس تتماشى مع احتياجات العملاء المتعددة.

المطلب الاول :تعريف التمويل و اهميته في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

يتطرق هذا المطلب الى التمويل واهميته في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

الفرع الأول: تعريف التمويل

لقد شكل زيادة التوسع في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم الميادين التي تعد مجالا خصبا لتطوير النشاط التمويلي للبنوك، باعتبار أن هذا القطاع من المؤسسات يشكل غالبية النسيج المؤسساتي في أغلب الدول. وحتى تكون دور البنك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر فعالية فإنها تتطلب توافر المتطلبات التالية:

تكييف المستويات الإدارية الخاصة بالدراسات واتخاذ القرارات لتحقيق الكفاءة والفعالية وذلك بالاهتمام بـ:

–توفير أدوات ودعائم تسيير القروض.

–تطوير وتنمية القدرات الإدارية على تحميل خطر تقديم القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

–إعداد السياسة الاقراضية للبنك بما يتماشى والأهداف العامة المسطرة.

–العمل على توزيع الخطر الائتماني على مختلف النشاطات الاقتصادية.

– الحث على إنشاء مؤسسات رأسمال المخاطر ومؤسسات التمويل إيجاري من أجل تغطية نقص مستوى التمويل الذاتي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

–المرافقة والمساعدة الدائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة فما يتعلق بـ:

•الدخول في مشاريع التعاون والشراكة.

•إعادة الهيكلة والخروج من مراحل التعثر.

•مرافقة أصحاب المؤسسات في عمليات التصدير والدخول للأسواق الأجنبية.

•الدخول إلى الأسواق المالية.

التعاون والتنسيق مع الهيئات الحكومية المتخصصة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتوفير المعلومات الضرورية حول هذه المؤسسات.

يعرف التمويل بأنه وظيفة إدارية تهتم بتحديد الموارد المالية و رصد الأرقام المطلوبة بنشاطها في المنشاة لتحقيق هدف محدد مسبقا. ويتمثل أساسا في تجميع المال و تقديمه سواء كان في شكل نقدي او على شكل عروض إلى أصحاب العجز، سواء لغرض الاستهلاك أو الاستثمار في مشاريع يتوقع أن تحقق أرباحا تغطي تكلفة هذه الأموال اذ نجد ان هناك طرفان أساسيان يتمثلان في:

•أصحاب الفائض المالي من جهة

•أصحاب العجز المادي من جهة اخرى

في بعض الحالات يوجد طرف ثالث يسمى الوسيط المالي الذي عادة ما يتمثل في البنوك و المؤسسات المالية الأخرى تسمى العملية في هذه الحالة التمويل عن طريق الوساطة الملية يعرف التمويل بأنه البحث عن الطرائق المناسبة للحصول على الأموال و الاختيار و تقييم تلك الطرائق والحصول على المزيج الأفضل بينها بشكل يناسب كمية و نوعية احتياجات و التزامات المنشاة المالية وفق المنظور الحديث :

فان التمويل هو عملية البحث عن التوليفة المثلى من مصادر الأموال التي تحقق أهداف الإدارة المالية آما أهداف الإدارة الملية فتتمثل في تعظيم ثروة الملاك أو تعظيم القيمة السوقية للأسهم حيث ان هاذين المتغيرين عند تحديدهما يأخذان بالاعتبار مجموعة من العوامل منها تكاليف التمويل ,توجهات الملاك الربح المحاسبي و غيرها من المتغيرات التي تؤثر على عملية التمويل المناسب .

وعادة فان التمويل الذي يفي الغرض يجب ان يكون بالمبالغ المطلوبة فقط , ظرفي و متنوع ومن خلال التعاريف السابقة يمكن ان نقول أن التمويل هو مجمل العمليات التي تقوم المؤسسة من خلالها بتلبية متطلباتها من أموال وأنه سيولة نقدية مطلوبة في وقت الحاجة لتطوير المشروع أو إنفاقه بهدف زيادة الإنتاج و الاستهلاك .

<u>الفرع الثاني</u>: اهمية التمويل

إن المؤسسات والدولة والمنظمات لها استخدام دائم لجميع مواردها المالية، فهي تلجأ عند الحاجة إلى مصادر خارجية لسد احتياجاتها سواء من عجز في الصندوق أو لتسديد الالتزامات ، و يمكن القول بان للتمويل أهمية كبيرة تتمثل في :

1.يساعد على انجاز مشاريع معطلة و أخرى جديدة و التي بها يزيد الدخل الوطني

2.يساهم التمويل في تحقيق أهداف المؤسسة من اجل اقتناء واستبدال المعدات

3.يساهم في ربط الهيئات و المؤسسات المالية و التمويل الدولي

4.يضمن التمويل السير الحسن للمؤسسة فهو يعمل على تحرير الأموال أو الموارد الجامدة سواء داخل المؤسسة أو خارجها و يوفر احتياجات التشغيل و يزيد من الدخل بانجاز مشاريع معطلو و أخرى جديدة لهذا يعتبر قراره من القرارات الأساسية التي يجب ان تعتني بها المؤسسة

5.ان السيولة لا يمكن المحافظة عليها من طرف الشركة و حمايتها من خطر الإفلاس و التصفية إلا عن طريق قرار التمويل و للإشارة ان السيولة هنا تعني ببساطة توفي الأموال السائلة الكافية لمواجهة الالتزامات المرتبة عليها عند استحقاقها و تعني ببساطة اشد القدرة على تحويل بعض الموجودات إلى نقد جاهز خلال فترة قصيرة دون خسائر كبيرة

6.ان الاستخدام الأحسن للتمويل الخارجي يؤدي إلى تخفيف الضغط على ميزان المدفوعات الدولة و الذي يرجع إلى خدمة ديونها الخارجية و من أهم عوامل كفاءة استخدام التمويل الخارجي الربحية الملائمة المرونة السيولة

7.التمويل إحدى وظائف أو الدعامات الأربع الرئيسية في أي مشروع كان و التي لا يمكن الاستغناء عنها فالمشروع الخاص و المشروع العام و الوحدة او المؤسسة الحكومية و المتحف و الجمعية الخيرية تحتاج الى الوظيفة المالية و لايقتصر وجود الوظيفة المالية على المؤسسات المذكورة بل نجدها على المستوى الفردي و العائلي

8.خلق روح التكامل و التنافس بين المشروعات

9.مواجهة مشكلة البطالة و خلق و توفير فرص العمل

10.توسيع قاعدة الملكية للقطاع الخاص و نشر ثقافة العمل الحر

11.زيادة الإصدارات و الإحلال محل الواردات مما ينعكس إيجابا على ميزان المدفوعات

المطلب الثاني: القروض البنكية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعد البنوك التجارية ممول رئيسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم القروض لتلبية احتياجاتها، حيث من خلالها أن القروض صنفت حسب نشاط تمويليا إلى قروض الاستغلال والاستثمار و قروض التجارة الخارجية.

أولا: قروض الاستغلال :(les crédits d'exploitation) تعمل قروض الاستغلال على تمويل النشاط الدوري للميزانية العمومية، وبالتحديد قيم الاستغلال و/أو القيم القائمة للتحصيل و هي كل العمليات التي تقوم بها المؤسسات في الفترة القصيرة، والتي لا تتعدى في الغالب اثنا عشر شهرا و بعبارة أخرى هي النشاطات التي تقوم بها المؤسسات خلال دورة الاستغلال و من مميزات هذه النشاطات أنها تتكرر باستمرار أثناء عمليات الإنتاج و يمكننا بصفة إجمالية ان نصنف هذه القروض الى نصفين رئيسين :القروض العامة و القروض الخاصة.

1. القروض العامة: سميت بالقروض العامة لكونها موحية لتمويل الأصول المتداولة بصفة إجمالية، وليس موجبة لتمويل أصل بعينه، وتسمى بالقروض عن طريق الصندوق أو الخزينة وتلجأ لها المؤسسات عادة لمواجهة صعوبات مالية مؤقتة ويمكن إجمال هذه القروض في:

•تسهيلات الصندوق : هي عبارة عن قروض معطاة لتخفيف صعوبات السيولة المؤقتة أو القصيرة جدا التي واجهها الزبون او الناجمة عن تاخر الارادات عن النفقات او المدفوعات تم اللجوء الى مثل هذه القروض في فترات معينة كنهاية الشهر مثلا حيث تكثر نفقات الزبون نتيجة لقيامه بدفع رواتب العمال فيقوم حينها البنك بتقديم هذا النوع من القروض و يتجسد ذلك في السماح للزبون بان يكون حسابه مدينا و ذلك في حدود مبلغ معين و مدة زمنية لا تتجاوز عدة ايام من الشهر.

•المكشوف : و هو عبارة عن قرض بنكي لفائدة الزبون الذ سجل في الخزينة ناجم عن عدم كفاية راس المال و يتجسد ماديا في امكانية ترك حماية الزبون لكي يكون مدينا في حدود مبلغ معين ولفترة اطول نسبيا قد تصل الى سنة كاملة .

•قرض الموسم : هي نوع خاص من القروض البنكية و تنشا عندما يقوم البنك بتمويل نشاط موسمي لأحد زبائنه فالكثير من المؤسسات نشاطاتها غير منتظمة و غير ممتدة على طول دورة الاستغلال.

•قروض الربط :تمنح بصفة استثنائية للزبون لمواجهة الحاجة الى السيولة المطلوبة لتمويل عملية مالية في الغالب و تحققها شبه مؤكد.

2. القروض الخاصة : هذه القروض غير موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة عامة إنما توجه لتمويل أصل معين من بين هذه الأصول و تتضمن ثلاثة أنواع رئيسية :

•التسبيقات على البضائع: التسبيقات على البضائع هي عبارة عن قرض يقدم إلى الزبون لتمويل مخزون معين والحصول مقابل ذلك عمى بضائع كضمان للمقرض.

•التسبيقات على الصفقات العمومية: تتمثل الصفقات العمومية في الشراء و تنفيذ أشغال لفائدة السلطات العمومية من طرف مقاول ناو موردين و نظرا للتأخيرات الحاصلة في السداد يتدخل البنك و يقوم بتمويل الصفقات عن طريق منح تسبيقات للمقاول ناو الموردين على ان يتم السداد فور استلام المبالغ ن الخزينة العمومية لحسابات المقترضين .

•الخصم التجاري :هو شكل من إشكال القروض و تتمثل هذه العملية في قيام البنك بشراء الورقة التجارية من حاملها قبل موعد استحقاقها و يحل محل هذا الشخص في الدائنية إلى غاية تاريخ الاستحقاق فالبنك يقوم إذن إعطاء سيولة لصاحب الورقة قبل ان يحين تسديها و يستفيد البنك مقابل هذه العملية من ثمن و يسمى سعر الخصم.

خلاصة الفصل

تناولنا في الفصل الاول اهمية البنوك ودورها في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. وقد تطرقنا في المبحث الاول الى ماهية البنوك و من خلاله تعرفنا على اهمية البنوك ووظائفها و دورها. بعد ذلك عرجنا على ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الاقتصاد ككل. وقد خصص المبحث الثالث لإظهار دور البنوك في تمويل هذه المؤسسات.

الفصل الثانـي

دور البنك محل الدراسة في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تمهيد:

يعد الجهاز المصرفي المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي و دفع عجلة النمو الشامل نحو التقدم.

إن الجزائر و قصد مواكبة التحولات الاقتصادية التي يشهدها العالم في ظل اقتصاد السوق عمدت إلى إعادة النظر في منظومتها المصرفية التي عرفت عدة إصلاحات سنة 1990 المتمثلة في قانون النقد و القرض90-10 و كذا المرسوم الرئاسي 11-03 المعدل لقانون النقد والقرض وهذا جعلها تتكيف و المحيط المصرفي والاقتصادي الدوليين ،و من جهة أخرى منح البنوك دورا جديدا في تعبئة الموارد المالية و بالتالي جعلها في المراتب السامية التي تسمح لها احتلال مكانة مرموقة بين البنوك المحترفة .

إن بنك الفلاحة و التنمية الريفية واحد من بين البنوك الجزائرية البارزة على المستوى الخارجي و الداخلي رغم كونه فتيا مقارنة ببعض البنوك الأخرى و ما كان ليبرز لولا السياسة المنتجة من قبل مسيرته من إطارات و موظفين و على رأسهم الرئيس المدير العام الذي كان أحسن مسير لهذه السنة.

المبحث الأول: بطاقة فنية لوكالة خميس مليانة 267

يعتبر بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR من أهم البنوك التي تنشط في مجال التمويل (النشاطات الفلاحية و كذا التنمية الريفية) و سنتعرض في هذا المبحث إلى إعطاء لمحة تاريخية عن هذا البنك مع التعرض لدراسة الوكالة التابعة لها المتواجدة خميس مليانة.

المطلب الاول: لمحة تاريخية عن بنك الفلاحة و التنمية الريفية

من بين البنوك التجارية التي نشأت منذ الاستقلال هناك بنك الفلاحة و التنمية الريفية وهو بنك متخصص حديث النشأة يلعب دورا فعالا في تمويل الاقتصاد الوطني و بالأخص في قطاع الفلاحة من أجل ترقية العالم الريفي أو بالأحرى هو مؤسسة مالية اقتصادية تنتمي إلى القطاع العمومي تأسست بموجب مرسوم رقم 22/206 بتاريخ 13مارس1982 برأس مال قدره واحد مليار جزائري من إعادة هيكل البنك الوطني الجزائري و كان السبب في ظهوره الرغبة السياسية الملحة من جهة الحاجة الاقتصادية و من جهة أخرى لرفع العراقيل التي وقفت أمام تطوير القطاع الفلاحي .

لقد أخذ البنك مبدأ المركزية حيث أعطى فروعه صلاحيات واسعة في منح القروض خدمة سياسية و إعادة هيكلة المؤسسات إذ سبق و تقرر في عام 1980 بعد المخطط الخماسي وتسهيلا لخدماته بعد أن تم تقسيم البلاد على 48 ولاية تضم 1450 بلدية ، و قد تغير بنك الفلاحة و التنمية الريفية إلى شركة مساهمة و هذا التغيير مؤكد بعقد رسمي صادر في 1989/02/19 بالمكتب الوطني "أمن داس" الموثق بالعاصمة ،و يعتبر بنك الفلاحة و التنمية الريفية حتى الآن أنه مؤسسة مالية عمومية منظمة في شكل شركة تجارية ذات أسهم هذا دون تغيير في موضوعها الاجتماعي و التسمية ، المدة و لا في رأس مالها و هو خاضع للنصوص القانونية و التنظيمية المسيرة للمؤسسات و نشاط البنوك

خاصة بنك الفلاحة و التنمية الريفية ، كما أنه تطور تطورا جوهريا تتحقق اللامركزية في تجسيد عدة وكالات للمنطق الفلاحية و هو بطبيعة الحال يرتكز على ثلاثة هياكل قاعدي و هي :

1 . المديرية العامة.

2 . المديرية الجهوي.

3 . الوكالة .

ففي بداية مشوار البنك كان يضم 140 وكالة متنازل عليها من طرف البنك الوطني الجزائري في نهاية 1985 توسعت شبكة فروعه إلى 180 فرع و أصبح يحتضن في يومنا هذا (المديرية العامة) 31 مديرية جهوية تابعة لولاية الشلف ، و بمرور الزمن اكتسب البنك سمعة وكفاءة عالمية في ميدان القطاع الزراعي و الصناعي و هذا الإختصاص كان مسيطرا تحت مخطط إقتصادي ، و في الآونة الأخيرة دخل مجالات الاستثمارات النتجة مع مراعاة المقاييس الإقتصادية العالمية .

المطلب الثاني: تعريف الوكالة (خميس مليانة 267) و مهامها

تعريف الوكالة:

هي الخلية القاعدية للبنك التي بواسطتها يتم الإتصال المباشر للزبائن فهي تعمل على تلبية حاجياتهم و طلباتهم بفصل مصالحهم و تعمل على الاستقبال الحسن للزبائن ، فوكالة الخميس تقع على رقم استدلالي 267 عنوانها بنك الفلاحة و التنمية الريفية شارع العقيد بوقارة، بدأت نشاطها سنة 1982 برأس مال قدره مئة مليون دينار جزائري .

تتم في الوكالة عملية منح القروض مع قيامها بملاحظة دور هذا القرض في الميدان الفلاحي مع ضمانها للمصالح المتبادلة وهي حصولها على فوائد ناتجة عن القرض الممنوح .

كما تساهم هذه الوكالة في تطوير القطاع الفلاحي وترقية النشاطات الصناعية التقليدية والفلاحية، كما أنها تعمل على ترقية الاقتصاد في العالم الريفي عن طريق منح القروض للمستثمرين بفائدة ثابتة .

مهامها:

يوجه بنك الفلاحة و التنمية الريفية في مجال تمويل التنمية نحو إنجاز المشارع التي تدعمها السلطات العمومية و من بينها :

. قطاع الفلاحة .

. قطاع الصيد البحري و الموارد البحرية.

. القروض الموجهة نحو تشغيل الشباب في القطاعات الاستراتيجية للبنك.

. القروض الموجهة للخواص الهادفة إلى خلق نشاطات في المنطق الريفية .

. القروض الموجهة لبناء المساكن الريفية في إطار طلب قابل للتسديد و مدعم من طرف الهيئة الوطنية للسكن (F.O.N.A.L) و الصندوق الوطني (C.N.L) .

. القروض الموجهة للمهن الحرة (الشباب الحاصلعلى شهادات فيالمهن الحرة كالمحاماة والطب) .

إلا أنه من أجل ضمان مكانة بنك الفلاحة التنمية الريفية بصفة دائمة حددت مديرية البنك مجموعة من التوجيهات و يندرج ضمن هذه التوجيهات خيار إعادة التمركز الإستراتيجي للبنك و إرجاعه إلى تطلعه الأولي و من أهم النشاطات التي يرتكز عليها البنك تمويله مستقبلا نجد :

- الفلاحة الأساسية و النشاطات الملحقة بها .
- صناعة العتاد الفلاحي.
- الصناعة الغذائية الفلاحية .
- تسويق و توزيع المنتجات المرتبطة بالنشاطات الاستراتيجية.
- تنمية العالم الريفي و على وجه الخصوص: نشاطات الحرفيين الصغار
- المشاريع الاقتصادية المجاورة
- مشاريع الري المصغرة.
- صناعة السروج و الأدوات الجلدية

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للبنك

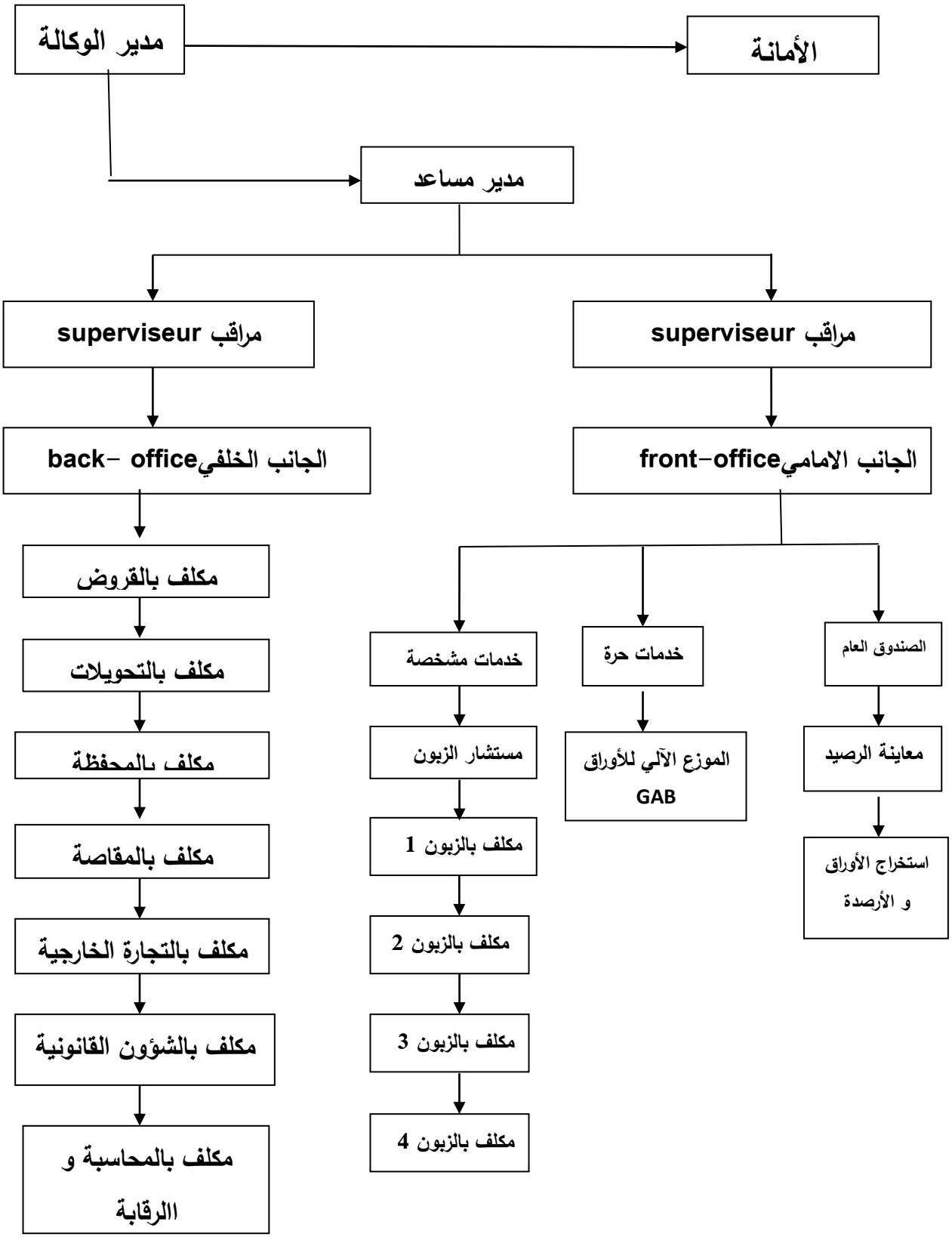

المبحث الثاني: شرح كيف يقوم البنك بتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المطلب الاول : دور البنوك بشكل عام في الاقتصاد

فالبنوك هى مؤسسات مصرفية منظمة تلعب دور الوسيط بين طرفين أحدهما يرغب في الادخار والحفاظ على أمواله والطرف الآخر يرغب في اقتراض هذه المدخرات. وهذا ما يجعل البنوك ركناً هاماً وأساسياً في الدورة الاقتصادية لأي دولة. بالإضافة إلى ذلك، فإن البنوك قد بدأت في توسيع أنشطتها لتخدم الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة وذلك في ضوء التغيرات التي يشهدها القطاع المصرفي حالياَ وتنوع خدماته ومنتجاته وتوفير الضمانات المصرفية.

هناك عوامل كثيرة تؤثر على أداء البنوك و فاعليتها في تعبئة الودائع و تقديم الائتمان، و بالتالي دورها في تمويل النشاط الاقتصادي، لذلك فسلامة عملياتها و صحة سياساتها تعتبر من المقتضيات الأساسية لتطور ونمو الاقتصاد ذاته واستمرار استقراره و إمكانية تحقيق أهدافه. وقصد الوقوف على أداء النظام البنكي الجزائري بشكل عام و تحديد دوره، و ما هي العوامل المؤثرة عليه سلبا وإيجابا و ذلك حتى نتفادى السلبيات و نثمَن الإيجابيات و نحدد مواطن الخلل عل المستوى النقدي وستحاول هده الدراسة إبراز بعض هده المؤشرات.

المطلب الثاني : كيف يقوم البنك بتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

هناك نوعان أساسيان من التمويل توفرهما البنوك؛ النوع الأول هو التمويل قصير الأجل وفيه تقدم البنوك تسهيلات للعملاء ومثال لذلك السحب على المكشوف لعميل البنك (توفير الأموال لصاحب الحساب حتى لو لم يكن لديه رصيد كاف بشرط تغطية حسابه في فترة زمنية معينة) وكذلك من أمثلة التمويل قصير الأجل إصدار خطابات الضمان والاعتمادات المستندية وهي عبارة عن أوراق يكون البنك بموجبها ضامن للعميل تجاه الغير في اتمام صفقات معينة.

أما النوع الثاني فهو التمويل طويل الأجل ويكون عادة في شكل قرض يرد في مدة تزيد عن عام وقد تصل إلى خمسة أعوام أو أكثر حسب نوع المشروع واحتياجاته، ولكي تحصل على تمويل طويل الأجل، لا بد وأن تمر بإجراءات أكثر تعقيداً فعليك الدخول في نقاشات ومفاوضات حول مبلغ القرض وطرق وكيفية السداد وسعر الفائدة وأيضاً تقديم مستندات خاصة بالمشروع وميزانياته وكذلك تقديم ضمانات تجعل البنك مطمئناً على أمواله مثل خطابات ضمان وملكيتك لأصول ثابتة وعادة ما يرهن البنك هذه الضمانات لصالحه. وقد يطلب البنك ضمانات إضافية لزيادة الاطمئنان وعدم المخاطرة وتقليل الخسارة المحتملة إلى أقل ما يمكن في حالة تعثر العميل أي عدم قدرته على سداد القرض أو التأخر في السداد.

والسؤال هنا، هل تعمل البنوك وفق قواعدها الخاصة ودون رقابة عليها؟ بالطبع لا، فجميعنا يسمع عن البنك المركزي المصري ودوره في الاقتصاد. ومن أهم الأدوار التي يقوم بها البنك المركزي هو تنظيم القطاع المصرفي والرقابة عليه، فيضع قواعد تشغيل البنوك ويشرف على أدائها ويهدف إلى تشجيع البنوك على زيادة حجم تعاملاتها مع الشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ونتيجة لذلك؛ فقد قامت العديد من البنوك بإنشاء إدارة متخصصة للتعامل

مع عملائها من الشركات الصغيرة والمتوسطة ويتميز موظفو هذه الإدارة بأنهم متخصصون في التعامل مع هذا القطاع ويفهمون احتياجاتهم، ومدربون للتعامل معهم واستيعاب وفهم المشاكل والعقبات التي تواجههم وكيفية معالجتها.

وتشير التوقعات إلى أن هذه الإدارات سوف تخضع لمعايير مختلفة عند تقييم الشركة التي تطلب القرض واتخاذ القرار الخاص بالموافقة على منحها القرض. لذلك، يجب على أي من الشركات الصغيرة والمتوسطة عند تقدمها بطلب قرض أو تسهيل ائتماني التوجه مباشرة إلى إدارة خدمة الشركات الصغيرة والمتوسطة في البنك الذي تختار وليس إلى أي إدارة أخرى.

المبحث الثالث : مناقشة النتائج و تحليل فراضيات الدراسة

المطلب الاول : مناقشة النتائج

بالنسبة للجزائر لم يحضى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اهمية بارزة بعد الاستقلال في ظل التوجه الاشتراكي،لكن حاليا تحضى باهتمام كبير في إطار الاهتمام بالسياسة التنموية للجزائر وتشغيل فئة الشباب واعدادهم لحمل مستقبل التنوع الا قتصادي والخدمات لممؤسسات الصغيرة والمتوسطة

حيث حاولنا من خلا ل هذه الد ارسة التطرق إلى دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، اعتمدنا في دراستنا على بنك الفلاحة التنمية الريفية وكالة خميس مليانة، إلا أننا تناولنا فصلين:

الفصل الاول يتحدث حول المفاهيم العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أما الفصل الثاني يتحدث حول دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الثاني :تحليل فراضيات الدراسة

من خلال ما تطرقنا له في دراستنا لاحضنا ان البنوك لها دور كبير في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و منه نستخلص العلاقة بينهما كالتالي :

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أساسية لاقتصاد في دعم التنمية الاجتماعية الاقتصادية حيث تلعب دور استراتيجي للبنوك سواء الاقتصاديات المحلية والعالمية ولتدعيم قدراتها التنافسية لتقديم خدمات تمويلية تتماشى مع احتياجات العملاء، لتمثيلها قطاع استراتيجيا وتتميز بعلاقة ترتبط فيها البنوك التجارية بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

أدت التحولات الا خيرة التي شهدها الا قتصاد العالمي إلى تزايد الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لما لها من دور استراتيجي لا تزال تعاني هذه المنظومة من المؤسسات من العديد من المشاكل، ويأتي في مقدمتها مشكل التمويل الذي يمثل العائق الا ساسي والعامل المحدد لبقائها وتطورها، واذا كانت البنوك تشكل احد اهم مصادر التمويل الرسمية المتاحة أمام أصحاب المؤسسات، إلا أن هذه البنوك في الفترة السابقة لم تمنح هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاهتمام الذي كانت توليه المؤسسات الكبيرة، يعود ذلك حسب صانعي القرار على مستوى البنوك إلى العوامل التالية:

– وجود فرص اقل مخاطرة أمام البنوك مما جعلها لا تمنح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاهمية الكافية.

– عدم التناظر في المعلومات، حيث لا تتوفر معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على نظام معلوماتي يمكن البنوك من القراءة الصحيحة لتقاريرها المالية والمحاسبية، والتقييم الموضوعي إمكانياتها وقدراتها.

– التعامل مع هذه المؤسسات وخصوصا المؤسسة المصغرة يحمل الكثير من المخاطرة حيث بينت الكثير من الدراسات أن نسبة معتبرة من هذه المؤسسات تفشل في بداية مراحلها.

إلا أن هذه الوضعية قد تغيرت لدى القائمين على البنوك وخصوصا في الدول المتقدمة، مما نتج عن توجه استراتيجي نحو زيادة الاهتمام بهذه المنظومة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة العوامل التالية:

– تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاعا استراتيجيا ضمن عملاء البنك خاصة من حيث عددها وتنوعها على مختلف النشاطات الاقتصادية.

– تزايد عولمة مصادر التمويل وظهور المنافسة بين المؤسسات المالية، وهو ما جعل من البنوك تبحث عن عملاء جدد وخصوصا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– ظهور منظمات وهيئات حكومية في اغلب الدول تقدم المساعدة والدعم الفني والا داري والمالي والمرافقة لهذه المؤسسات، وهو ما يمكن البنوك من الحصول على معلومات أكثر دقة أو على ضمانات مالية عبر اللجوء إلى التعاون أو إبرام اتفاقيات مع الهيئات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية لتحقيق هذا الغرض.

ومنه نثبت صحة الفرضية ان البنوك التجارية اهم مصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

الفرضية الثانية :

أثبتت صحتها هذه الفرضية بان البنوك التجارية تهتم بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إذ تعتبر ممول رئيسي لها من خلال تقديم مجموعة من القروض المختلفة لتلبية احتياجاتها وذلك حسب نشاط التمويل سواء قروض الا ستثمار أو قروض االستغلال أو قروض التجارة الخارجية إلا أنيها تختلف حسب طبيعتها ومدتها.

خلاصة الفصل :

تناولنا في الفصل الثاني دور البنك محل الدراسة في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة , وقد تطرقنا في المبحث الاول الى بطاقة فنية لوكالة خميس مليانة 267 من خلاله تعرفنا على لمحة تاريخية عن بنك الفلاحة و التنمية الريفية , بعد ذلك غصنا في في شرح كيف يقوم البنك بتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ,وقد خصص المبحث الثالث لإظهار مناقشة النتائج و تحليل فرضيات الدراسة .

خاتمة

خاتمة:

لقد خصت الجزائر قطاع المؤسسات الصغيرة المتوسطة باهتمام واسع، وتجسيد لذلك من خلال إصدار جملة من التشريعات القانونية التي تنظم تسير شؤونه ،وإنشاء العديد من الهياكل البرامج الموجهة خصيصا لدعم تأهيل مؤسساته تطوير دورها في الاقتصاد الوطني.

قد تناولت د راستنا مفاهيم عامة حول المؤسسات بالإضافة إلى مختلف التصنيفات التي قد تأخذها هذه المؤسسات والمشاكل التمويلية إلى تعاني منها كما تطرقنا لواقع المؤسسات الصغيرة المتوسطة في الجزائر أهم الآليات الأساليب الموجهة إليها، حيث على الرغم من تطور المكانة التي تحتلها المؤسسات الصغيرة المتوسطة في الاقتصاد الوطني إلا أنها لا زالت بعيدة عن تحقيق الأهداف الموجودة منها.

نتائج الدارسة

حدد التشريع الجزائري وضع تعريفا خاصا بالمؤسسات الصغيرة المتوسطة ومنح لها كل الامتيا ازت الضمانات للاستفادة من برامج الدعم التمويل التأهيل الخاص بالمؤسسات الصغيرة المتوسطة.

مساهمة المؤسسات الصغيرة المتوسطة في الاقتصاد الوطني تبقى ضئيلة بالرغم من تحسنها من سنة إلى أخرى.

تفضل البنوك ربط علاقات تمويلية مع تلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي دخلت في مراحل النمو التوسع، وهذا نتيجة قدرة هذه البنوك على قياس مردوديتها وتقدير خطر إقراضها ، وخصوصا تلك المؤسسات التي توطن حساباتها لدى هذه البنوك.

فكرة صناديق ضمان القروض الحكومية وغير الحكومية تعتبر الآلية الأكثر البنوك تزيد من تمويلها لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولكن تبقى المشكلة الأساسية تكمن بالنسبة للبنوك في مصداقية وفعالية قراراتها.

ضعف التنسيق بين مختلف مراكز دعم المؤسسات الصغيرة المتوسطة.

هناك مركزية كبيرة في اتخاذ قرارات منح القروض لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى البنوك الجزائرية ،ناهيك عن التعقيد المتعلق بإجراءات الحصول على القرض الذي يتطلب تقديم العديد من الوثائق والموافقات الإدارية ،الشيء الذي يجعل من عملية الحصول على الموافقة بمنح القرض يتطلب مدة زمنية طويلة.

ضعف الكفاءات الإدارية المسيرة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة وهو ما يميز أصحاب المؤسسات الجزائرية إضافة إلى عدة نقائص تنظيمية و تقنية و فكرية.

- إن سياسات و برامج التأهيل التي وضعت من طرف الدولة كانت لها نتائج ملموسة لكنها ضعيفة مقارنة مع العدد الكلي.
- غياب بنوك المتخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لأن البنوك في الواقع لا تولي اهتماما كافيا بتمويل هذه المؤسسات نظرا لتركيزها على الأنشطة المعتادة عليها.
- تتعدد آليات التمويل الموجهة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمختلف أنواعها و التي تستهدف عدة فئات تعطي فرصة أمام الراغبين في إنشاء مشاريع متنوعة و متميزة، لكن بطء الإجراءات التنظيمية و الإدارية و بعض التعجيزات التي راها أصحاب المشروع قد تحد من إمكانية هذا الهدف أو خلق هذه الفرصة.

توصيات واقترحات:

– تفعيل دور المؤسسات الحكومية المتخصصة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛

– تفعيل آليات عمل صناديق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتسهيل العملية التمويلية لهذه المؤسسات

– تفعيل مساهمة كل مؤسسات المجتمع في نشر ثقافة الاستثمار والعمل الحر.

تفعيل دور حاضنات الأعمال و دعمها وتدريب العاملين عليها من أجل خلق مؤسسات رائدة و قادرة على المنافسة مستقبلا.

– إعادة النظر في وضع قانون خاص بالامتياز التجاري خدمة لأعمال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وتنشيطا لها لخلق مناصب الشغل

أفاق البحث:

نكون بهذه المساهمة المتواضعة قد تطرقنا لإحدى المشكلات المتعلقة بتمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستراتجيات البنوك في التعامل مع هذا النوع من المؤسسات المختلف في خصائصه وأساليب إدارته عن المؤسسات الكبيرة، ولكن يبقى للتواصل العلمي والمعرفة السبيل الوحيد والأساسي في حل المشكلات المعقدة التي ترهن وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ،ولهذا يتم إقتراح

دراسة بعض الجوانب كي تكون موضوع أبحاث علمية مستقبلا:

تفعيل دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التشغيل حوكمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر إمكانية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر والتحديات التي تواجهها و في الأخير لا يسعنا إلا أن نسأل الله العظيم التوفيق و السداد، راجين أن يفيد المهتمين و الباحثين.

قائمة المراجع

المراجع

1براهيم الهندي ، المكتب العربي الحديث ، الطبعة الأولى ، الإسكندرية ،1996 .

2 (أحمد بوراس ، تمويل المنشآت الاقتصادية ،دار العلوم للنشر و التوزيع،2008،عنابة.

3 (بويعقوب فروق ،المؤسسة و التمويل البنكي ،مطبعة القصبة،حيدرة الجزائر سنة 2000 ص .233

4 (جمال الدين محمد المرسي ،مصطفى محمود أبو بكر ،طارق رشدي جبة ،التفكير الاستراتيجي والإدارة الإستراتيجية ،الدار الجامعية ،الإسكندرية ،2003 .

5 (جمال بلخياط جميلة ،متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الج ازئرية في ظل التحولات الاقتصادية ا الرهنة ،مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ،جامعة حسيبة بن بوعلي ،شلف ،الج ازئر ،17-18أفريل 2006 .

6 (حسين رحيم ،ترقية شبكة دعم الصناعات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الج ازئر: نظام المحاضن ،الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ودورها في التنمية ،8-9 أفريل2002،جامعة ثليجي عمار ،الأغواط.

7 شاكر قزويني: محاض ارت في اقتصاد البنوك ،ديوان المطبوعات الجامعية ،1989.

8 (صفائق محمد الشماع ،الإيداع المصرفي ، الايداع غير النفذي ، ادرسة قانونية ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان .2011

9(صـ لاح الـدين حسـن السيسـي ،إسـت ارتجيات و آليـ ات دعـم وتنميـة المشـروعات المتناهيـة الصـغر و المتوسطة ودورها في التنمية الإقتصادية و الإجتماعية في إطار المتغى ارت العالمية و المحلية ،دار الفكر العربي .

10(صـلاح الدين حسن السيسـي ،إستراتجيات وسياسات دعم و تنمية المشروعات المتناهية الصغر و الصغيرة و المتوسطة ،دار الفكر العربي،2009، القاهرة.

11(طـارق الحـاج، " مبـادئ التمويـل "، دار الصـفاء للنشـر، عمـان و الطبعـة الأولـى ،سـنة 2010 ،ص25

12(طارق طه: " إدارة البنوك و نظم المعلومات البنكية" ،الحرمين للكومبيوتر ،الطبعة الأولى, القاهرة ،2000.

13(طاهر لطرش ،تقنيات البنوك ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الطبعة الثالثة،سنة 2004 .

(طاهر لطرش ،تقنيات البنوك ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الج ازئر،2001.

14(طاهر لطرش ،تقنيات البنوك ،طبعة السادسة،ديوان المطبوعات الجامعية ،الج ازئر ،.2007

15(طاهر لطرش ،تقنيات البنوك ،دار المطبوعات الجامعية ،الج ازئر،.2003

16(طاهر لطرش ،تقنيات البنوك ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الج ازئر 2003

دغنوش العطـ رة ،البنوك التجارية (رسالة ماجستير غير منشورة) ،تخصص مالية ،كلية العلـ وم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة الج ازئر ،جوان 2005، ص.178

17(الدكتور بلمقدم مصطفى ،الأستاذة بوشعور ارضية ،،تقييم أداء المنظومة المصرفية الج ازئرية ،ملتقى المنظومة المصرفية الج ازئرية و التحولات الاقتصادية –واقع و تحديات– ،جامعة الشلف ،يومي 14 و15 ديسمبر 2004 .

18(رابح خوني ،ترقية آليات وصيغ تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الج ازئر ،مذكرة ماجستير ،تخصص اقتصاد التنمية ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الحاج لخضر باتنة ،الج ازئر ،2002/2003.

19(زغبة طلال: أشكال النقد الحديث كمدخل إست ارتيجيي للحد من مشكلة نقص السيولة ومجابهة مخاطر الإصدار النقدي ،الملتقى الوطني الثالث حول الصرفة الالكترونية التقليدية ومتطلبات التموقع الجيد ،جامعة العربي بن مهيدي ،أم البواقي يومي 02 و03 ديسمبر 2013.

خوني رابح، حساني رقية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكالت تمويمها، ايتراك لمطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،.2008

20.رمضان زياد، جودة محفوظ،االتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل لمنشر والتوزيع،الطبعة الرابعة، أألردن، .2013

21.زيدان رامي،المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في سورية ودورها في التنميةاالقتصادية واالجتماعية، منشورات الهيئة العامة السورية لمكتاب، دمشق، .2010

22.سمطان دمحم سعيد أنور، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، اإلسكندرية، .2005

23.سمحان حسين دمحم، العساف احمد عارف، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بينالتمويل اإلسالمي والتقميدي، دار المسيرة لمنشر والتوزيع والطباعة، عمان، .2015

24.السنهوري دمحم مصطفى،إدارة البنوك التجارية، دار الفكر الجامعي، اإلسكندرية، 2